التعليقات الأمينة

في طرق حديث "اللهم أحيني مسكينا" والكلام عليه رواية ودراية

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري





مكتبة ابن القيم
للنشر والتوزيع
المدينة المنورة ت/ ٨٣٨١٥٧٣

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

التعليقة الأمينة

في طرق حديث

"اللهم أحيني مسكينا"

والكلام عليه رواية ودراية

مكتبة ابن القيم
للنشر والتوزيع
المدينة المنورة ت/ ٨٣٨١٥٧٣

الأجزاء الحديثية

(٣)

التعليقة الأمينة

في طرق حديث
"اللهم أحيني مسكينا"
والكلام عليه رواية ودراية

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

مكتبة ابن القيم
للنشر والتوزيع
المدينة المنورة ت/ ٨٣٨١٥٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بسمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ

الحمدُ لله وحده، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعده.

أما بعد:

فهٰذا هو الكتابُ الثالثُ ضمنَ سلسلتي العلمية: «الأجزاء الحديثية»، يسَّر الله صدورَها بمنِّه وكرمه.

وقد سبقَ هٰذا «الجزءَ» جزءان:

١ ـ «الإيناس بتخريج حديث معاذ في الرأي والقياس».

٢ ـ «تنوير العينَيْن في طرق حديث أسماء في كشف الوجه والكفَّيْن».

ويتلوه جزءان ـ أيضاً ـ تحت الطبع:

٤ ـ «أنوار البُرُوق في طرق حديث دُعاء السوق».

٥ ـ «القول المأمون في تخريج ما وردَ عن ابن عباس في تفسير: ﴿ومَن لَمْ يَحْكُمْ بما أَنْزَلَ اللهُ فأولٰئكَ هُمُ الكافِرونَ﴾».

وتحت التأليف منها مجموعةٌ أخرى؛ منها:

٦ - «كشف المُخَبَّا في طرق حديث: (زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّا)».

٧ - «دَرْءُ التُّهْمة عن حديث: (مَن سُئِلَ عن علمٍ فكَتَمَه)».

٨ - «اللُّمْعَة بحُسنِ حديث: (مَن وَقَّر صاحِبَ بدعة)».

٩ - «المُعين في طرق حديث الأربعين».

١٠ - «إفادةُ ذوي الشرَف بطرق حديث: (يحملُ هذا العلمَ مِن كلِّ خلَف)».

١١ - «المُجْتَبى في طرق حديث: (إني رأيتُ الليلةَ عَجَبا)».

وغير ذلك ممَّا أُجْري تخريجه وتحقيقَه، يسَّر الله لنا توفيقَه، وألهمنا طريقَه.

سائلاً الله سبحانه السَّداد في القولِ والعملِ، إنه سميعٌ مجيبٌ.

وآخرُ دَعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.

كتبه

أبو الحارث الحلبي الأثري

غُرة ذي القعدة / ١٤٠٨هـ

١٨ حزيران / ١٩٨٨م

□□□□□

المقدمـــة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أَنفسِنا ومن سيِّئات أَعمالِنا، من يهده الله؛ فلا مُضِلَّ له، ومن يضلِلْ؛ فلا هاديَ له.

وأَشهد أَنْ لا إِله إلا الله وحده لا شريكَ له.

وأَشهد أَنَّ محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذا «جزءٌ» حديثيٌّ لطيفٌ، فيه جمعُ طرقِ حديث: «اللهمَّ أَحْيِني مِسكيناً، وأمِتْني مِسْكيناً، واحْشُرْني في زُمْرَةِ المساكين»، والكلامُ عليها؛ تصحيحاً وتعليلاً، مع ذكر رواتها، وتفصيلِ القولِ فيها؛ جرحاً وتعديلاً.

وقد دعاني إلى جمعِهِ ما رأيتُه من اضطِرابِ أهلِ العلمِ في الحكْمِ عليه، وعدمِ وضوحِ حكمِهِ جليّاً بيِّناً.

فاستخرتُ الله سبحانه وتعالى في تصنيفِ هٰذا «الجزءِ»؛ مستعيناً به

سبحانه وتعالى، في تَطْبيق قواعد المُحَدِّثين، والسير على منهاجهم الدقيقة، وأُصولهم الوثيقة. عسى أن يكونَ فيصلاً فيه.

فأقول وبالله التوفيق، ومنه العونُ والتحقيقُ:

□□□□□

الفصل الأول

مقالاتُ الأئمَّةِ والعُلَماء



الفصل الأول:

مقالاتُ الأئمَّةِ والعُلَماء

* قال العلائيُّ في «النقد الصحيح لما اعْتُرِضَ عليه من أحاديث المصابيح» (ص ٤٥):

«... وهو حديثٌ ضعيفٌ[١]، لكن لا ينتهي إلى أن يكونَ موضوعاً...».

* وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «أجوبة أحاديث المصابيح» (رقم ١٤):

«أخرجه الترمذي مِن طريق الحارث ابن أخت سعيد بن جُبير عن أنس، وقال:

«حسن غريب».

---

(١) وقال شيخنا «الإرواء» (٣ / ٣٦٢):

«وقد جزم العلائي بصحته»!

فلا أدري أين جزمُه المذكور؟!

وأخرجه ابن ماجه، والحاكم وصحَّحه؛ من حديث أبي سعيد، ولفظهُ أخْصَرُ مِن الأول».

* وورَدَ في «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٣٢٦) أنه:

«سُئل شيخ الإسلام عن المَسْكَنة، وعن قوله ﷺ: «اللهمَّ أحْيِني مسكيناً، وأمِتْني مِسكيناً، واحْشُرْني في زمرة المساكين، فأجاب:

الحمد لله، هٰذا الحديث قد رواه الترمذيُّ، وقد ذكره أبو الفَرَج في «الموضوعات»، وسواءٌ صحَّ لفظُهُ أو لم يصحَّ، فالمسكينُ المحمودُ هو المتواضعُ...».

ثم تكلَّم عن معنى «المسكنة»، وطوَّل فيه[1]...

وبعد كتابة ما تقدَّم رأيتُ في «أحاديث القصَّاص» (ص ١٠١) لشيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ أنه قال في الحديث نفسه:

«يُروى، لكنَّه ضعيفٌ لا يثبُتُ، ومعناه: أَحْيِني خاشعاً متواضعاً، لكنَّ اللفظ لم يثبت».

وما هنا في الموضِعَيْن عن شيخ الإسلام مخالفٌ لما نقَلَهُ الحافظ ابن حَجَر عنه في «التلخيص الحبير» (٣ / ١٠٩)، حيث قال:

---

(١) ومن العَجَب أنَّ أخانا الفاضل جاسم الدوسري أحال في تعليقه على «اختيار الأولى» (ص ١١٢) على هذين الكتابين، ـ أعني: «مجموع الفتاوى»، و«أجوبة الحافظ» ـ؛ مشيراً إلى أنَّ الإمامين ـ رحمهما الله ـ قالا بضعفه، وهٰذا ما ليس موجوداً فيهما كما ترى. والله المستعان.

«وهٰذا الحديث سُئل عنه الحافظ ابن تيمية، فقال: إنه كذب، لا يُعرف في شيء من كتب المسلمين المرويَّة...».

قلت: عجباً! كيف ذٰلك وهو معروفٌ، خرَّجه شيخ الإسلام نفسُهُ من «الترمذي»، وقال: «يُروى...»؟!

فالذي يَبْدو لي أنَّ كلام ابن تيمية الذي نقله عنه الحافظ في «التلخيص» ليس عن هٰذا الحديث، إنما هو عن حديث آخر، فوهم في النقل، أو دَخَلَ عليه حديثٌ في حديثٍ! والله أعلمُ.

ثم رأيتُ السيوطي في «الدُّرر المنتثرة» (رقم ١٠٣) يذكرُ الشيءَ نفسه عنه، فكأنَّه نقلَه عن ابن حجر!

* وقال ابنُ حجر في «التُّحفة»[1]:

«إنَّ الحديثَ ضعيفٌ، ومعارَضٌ بما رُوي أنه ﷺ استعاذَ مِن المسكنة»[2].

---

(١) لعلَّه كتاب «تُحفة أهل التحديث عن شيوخ الحديث» للعسقلاني، أورده صاحب «كشف الظنون» (١ / ٣٦٣)، وهو غير مطبوع، أو لعلَّه ابن حَجَرْ الهَيْتَمي في كتابه «تحفة المحتاج»، ولم يترجَّح لي أحدهما.

(٢) نقله العجلوني في «كشف الخفاء» (١ / ١٨١).

ولعله يريد باستعاذة النبيِّ ﷺ من المسكنة ما رواه أبو داود (١٥٤٤)، والنسائي (٨ / ٢٦١)، وأحمد (٢ / ٣٠٥)؛ بسند صحيح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه:

«اللهمَّ إني أعوذ بك من الفقر والقلَّة والذلَّة...».

والله أعلم.

* وقال ابنُ رجب في «اختيار الأولى» (ص ١١٣):

«مع أنَّ في إسناد الحديث ضَعْفاً».

واستدلَّ جازماً به في «الخشوع في الصلاة» (ص ١٠ - بتحقيقي).

وهناكَ أقوالٌ أُخرى لعدَّة من أهل العلم، سَتَرِدُ مِن خِلالِ الكتابِ، إنما أوردتُ ما سبقَ لإعطاءِ فكرةٍ سريعةٍ عن اختلافِ العلماءِ حولَه، فابنُ الجـوزيِّ حَكَمَ عليه **بالوضعِ**، وابنُ تيميَّة حكَمَ عليه **بالضعْفِ**، **وحسَّنه** الترمذِيُّ[1]، **وصحَّحه** الحاكم!!

فما هو الصواب المؤيَّد بالدليل والبرهان؟!

لا يكون ذٰلك إلا بجمعِ الطُّرُقِ، وتفصيلِ الروايات، والكلام فيها؛ وَفْقَ ما تقتضيه الصناعة الحديثيَّة.

والله المستعان.

□□□□□

(١) وكذا حَسَّنَه الزُّرقاني في «مختصر المقاصد» (رقم ١٥٣).

الفصل الثاني

تفصيلُ الطُّرُق والرِّواياتِ

وتخريجُها والكلامُ عليها



الفصل الثاني:
تفصيلُ الطُّرُق والرِّواياتِ وتخريجُها والكلامُ عليها

ورَدَ هٰذا الحديثُ عن أربعةٍ من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ:

* **الأول: أنس بن مالك:**

أخرج حديثَه الإمامُ الترمذيُّ في «سننه» (**٢٣٥٢**)، فقال:

حدَّثنا عبدالأعلى بن واصلٍ الكوفيُّ: حدَّثنا ثابتُ بنُ محمد العابدُ الكوفيُّ: حدثنا الحارث بن النعمان الليْثيُّ عن أنس أنَّ رسولَ الله ﷺ قال:

«اللهمَّ أَحْيِني مِسْكيناً، وأَمِتْني مِسْكيناً، واحْشُرْني في زمرَةِ المساكينِ يومَ القيامةِ».

فقالت عائشةُ: لِمَ يا رسولَ اللهِ؟

قال: «إنَّهم يدخلونَ الجنَّةَ قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً. يا عائشةُ! لا تَرُدِّي المسكين ولو بِشِقِّ تمرةٍ، يا عائشةُ! أحِبِّي المساكين، وقرِّبيهم؛ فإن الله يقرِّبُكِ يومَ القيامَةِ».

ومن طريقهِ أخرجه ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (**٣ / ١٤١ - ١٤٢**).

وأخـرجـه البيهقي في «السنن الكبـرى» (٧ / ١٢)، وفي «شعب الإيمان» - كما في «تخريج الأربعين السلمية»[1] (ص ٨٦ - بتحقيقي) - [وأبو الحسن الحمَّامي في «الفوائد المنتقاة» (٩ / ٢٠٥ / ٢٥١)، وأبو نُعيم في «الفوائد» (٥ / ٢١٧ / ١)][2]؛ من طرق عن الحارث بن النعمان الليثي عن أنس، فذكره.

وعزاه الحافظُ العراقيُّ في «تخريج الإحياء» (٢ / ٢٠٧) للترمذي عن عائشة!

وليس دقيقـاً! إنمـا هو عن أنسٍ، وفي الحـديث قصةٌ عن عائشة - رضي الله عنها -.

ثم رأيتُهُ ذكره على الجادَّة في (٣ / ٢٣٥) و (٤ / ١٩٣) منه!

وقال الترمذيُّ:

«غريبٌ»[3].

أي: ضعيفٌ؛ كما شرحناهُ في الجزء الثالث من كتابنا «الرد العلمي . . .»، يسَّر الله نَشْرَه.

---

(١) وكـذا في «المقاصد الحسنة» (ص ١٥٣) له، ومثلُه في «مِشكاة المصابيح» (٥٢٤٤) للتبريزي.

(٢) ما بين المعكوفين من «الإرواء» (٣ / ٣٥٩).

(٣) وفي نَقْل الحافظ ابن حجر عنه:

«حديث حسن غريب».

كما في «الأجوبة عن أحاديث المصابيح» (رقم ١٤).

وقال ابنُ الجوزيِّ بعد روايته:

«قال البخاري: الحارث بن النعمان؛ منكر الحديث».

وتعقَّبه السيوطيُّ في «اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٣٢٥) بقوله:

«هٰذا لا يقتضي الوضع».

وقال أيضاً في «جمع الجوامع» (١٦٦٦٨ ـ ترتيبه):

«وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، فأخطأ»[١]!

قلتُ: الحارثُ هٰذا ليس له في الكُتُب الستَّةِ سوى حديثينِ اثْنَينِ[٢].

وترجمةُ أئمةِ العلمِ للحارثِ هٰذا مظلمةٌ، لكنَّها لا تَصِلُ بحالٍ إلى الاتِّهام بالوضعِ أو الكذبِ، ونحوهما:

قال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال النَّسائي:

«ليس بثقة».

وقال العُقيليُّ:

«أحاديثه مناكيرُ».

وضعفه جمهورُ العلماء؛ مثلُ أبي زُرعة الرازي، والأزْدي، وابنِ الجوزي، وغيرهم.

---

(١) ونقل عبارتَه بنصِّها في «شرح الإحياء» (٩ / ٢٧٢).

(٢) وما في «التهذيب» (٢ / ١٦٠) ممَّا يخالِف هٰذا: وَهَمٌ أو تطبيعٌ!

وأغرب ابنُ حِبَّان، فوثَّقه!

ولكن نقلَ الحافظ في «التهذيب» أنه أورده أيضاً في «ضعفائه»! وهٰذا ما لم أَقِفْ عليه في نسختي من «المجروحين»، فَلْيُحَرَّر[1]!

فالحديثُ بهٰذا السند ضعيفٌ.

وبهٰذا جزمَ الحافظ في «التلخيص الحبير» (٣ / ١٠٩).

*** الثاني: أبو سعيد الخُدْري:**

وله عن عطاء بن رباح عنه طريقان:

الأول: أخرجه ابن ماجه (رقم ٤١٢٦)، وعبدُ بنُ حُمَيْد في «مسنده» (رقم ١٠٠٠ ـ منتخبه)، وأبو عبدالرحمٰن السلمي في «الأربعين» (رقم ٥ ـ بتخريج السخاوي)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (١ / ٤٧٣)، وابن النَّجَّار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣ / ٤٥)[2]، والخطيب في «تاريخه» (٤ / ١١١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٤١)، والذهبي في «الميزان» (٤ / ٥٦٩)؛ من طريق يزيد بن سِنان عن أبي المبارك عن عطاء به[3].

---

(١) وانظر «تهذيب الكمال» (٥ / ٢٩١) والتعليق عليه.

(٢) وقد وقع فيه تصحيفاتٌ عدَّة، تُصَحَّح مِن هنا.

(٣) وعلَّقه البخاريُّ في «الكنى» (رقم ٧١٨)، فقال:

«وقال أبو خالد الأحمر...».

فذكره.

وعزاه البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٢ / ٣٢٤) لأبي بَكْر بن أبي شَيْبة في «مسنده»، ثم قال:

«هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ: أبو المبارَك؛ لا يُعْرَفُ اسمُه، وهو مجهولٌ، ويزيدُ بنُ سنان التَّميميُّ أبو فروةَ؛ ضعيفٌ».

قلتُ: أوردَ أبا المبارك هٰذا: ابنُ عبدالبرِّ في «الاستغنا في الكُنى» (١٩٠١) دونَ اسمٍ، وقال:

«ليس بالمشهور».

وقال الذَّهبيُّ:

«لا يُدْرَى مَن هو؟».

وقال مرَّةً:

«لا تقومُ به حُجَّةٌ لجهالتِه».

ووثَّقه ابنُ حبَّان على عادتِه في توثيق المجاهيل!

وأما يزيد بنُ سنان:

فقال أحمد بن حنبل:

«ضعيف».

وقال ابنُ المدينيِّ:

«ضعيفُ الحديث».

وقال ابنُ أبي خَيْثَمة عن يحيى بن أيوب المَقْبُري:

«كان مروانُ بنُ معاوية يُثَبِّتُهُ».

وقال أبو حاتم:

«محلُّهُ الصدقُ، وكانَ الغالبُ عليه الغفلةَ، يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجُّ به».

وقال البُخاري:

«مُقارِب[1] الحديث؛ إلا أنَّ ابنَه محمداً يروي عنه مناكير».

وقال ابنُ عدي:

«ولأبي فروةَ هٰذا حديثٌ صالحٌ».

وقال الترمذي:

«ليس بحديثِه بأْسٌ؛ إلا رواية ابنه محمد عنه، فإنه يروي عنه المناكير».

قلتُ: فهو ضعيفٌ، لكنه ليس شديدَ الضعف؛ كما هو ظاهرٌ، وإنْ قال فيه النسائيُّ:

«متروكٌ».

فهو يخالفُ شيئين:

الأول: أن جرحَ أبي فروةَ جرحٌ مفَسَّرٌ، وهو الغفلةُ، لا لتُهمةٍ فيه.

الثاني: أنَّ كلمات مضعِّفيهِ ليس فيها ما يُشْعِرُ برمْيِهِ بالتَّرْكِ أو نحوه، وهٰذا يخالِفُ ما نُقل عن الإمام النَّسائيِّ نفسِهِ حيث قال:

---

(١) بفتح الراءِ وكسرها، وهي على الأرجح من ألفاظ التعديل، وانظر: «تدريب الراوي» (١ / ٣٤٩)، و«فتح المغيث». وما هُنا يؤيِّد هٰذا الترجيح.

«لا يُتْرَكُ حديثُ الرجلِ حتى يجتمعَ الجميعُ على تَرْكِهِ»[1].

فالصواب هو التوسُّط فيه، وهو أنه ضعيفٌ، لا متروك.

وبالله التوفيق.

وقال ابن الجوزيِّ في «موضوعاتِه»:

«هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ؛ قال أبو حاتم الرازي: أبو مبارك رجلٌ مجهولٌ[2]. قال يحيى بن معين: ويزيد بن سِنان؛ ليس بشيء. وقال ابنُ المديني: ضعيف الحديث. وقال النسائيُّ: متروك الحديث»!

وتعقَّبه الزركشيُّ في «تخريج أحاديث الرافعي» بقوله:

«أساءَ ابنُ الجوزيِّ بذكْرِهِ له في «الموضوعات»!!»[3].

الطريق الثاني:

رواه الطبرانيُّ في «الدعاء» (١٤٢٦)، وابن عديٍّ في «الكامل» (٣ / ٨٨٤)، والحاكم (٤ / ٣٢٢)، والبيهقي (٧ / ١٣)، وابنُ بِشْران في «الأمـالي» (ق ٧٣ / أ ـ المجلس الثـالث والستُّـون بعـد الست مئـة ـ

---

(١) انظر «شرح شرح النُّخبة» (ص ٢٣٧) للعلاَّمة علي القاري.

(٢) في «الجرح والتعديل» (٩ / ٤٤٦) له:

«هو شِبْهُ مجهولٍ».

وفي نقل ابن حَجَر في «التهذيب» (١٢ / ٢٢٠) عنه:

«هو شبيهٌ بالمجهولِ».

(٣) كذا في «اللآلىء» (٢ / ٣٢٥) للسيوطي.

مصوَّرتي)؛ كلهم من طريق خالد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء به.

ورواه البيهقيُّ في «الشُّعَب»، وأبـو الشيخ، والـديلميُّ؛ كمـا في «المقاصد الحسنة» (ص ١٥٣).

وقال الحاكم:

«صحيحُ الإسناد»!

ووافقهُ الذهبيُّ[1]!

وهٰذا خطأ منهما ـ رحمهما الله تعالى وجزاهما عـن العلـمِ خيراً ـ فإنَّ خالداً هٰذا ضعَّفوه:

أورده الذهبي نفسه في مصنَّفاته المفردة للضُّعفاء:

«ميزان الاعتدال» (١ / ٦٤٥).

و «ديوان الضعفاء والمتروكين» (رقم ١٢٥١).

و «المغني في «الضعفاء» (رقم ١٨٩٠)[2].

---

(١) وموافقته مثبَتَةٌ في النسخة المطبوعة المتداولة!! وإنَّما ذكرتُ هٰذا لأني رأيتُ أخانا الفاضل جاسماً الدوسري في تعليقه على «اختيار الأولى» (ص ١١٢) قال:

«وأخرجه الحاكم، وصحَّحه، وسكت عليه الذهبي»!

فاقتضى التنبيه والتنويه.

(٢) وقد اعترضَ الذهبيَّ في حاشية كتابه هٰذا من النسخة المخطوطة بعضُ العلماء، فكان ممَّا قاله:

«كلام المصنِّف يوهم أنَّ خالداً ثقةٌ، بسبب اختلافِ الجرح والتعديل، مع أنَّ الجرح =

وقال أحمد :

«ليس بشيء» .

وقال النسائي :

«غيرُ ثقة» .

وقال الدراقطني :

«ضعيف» .

ووثَّقه أحمد بن صالح ، وأبو زُرعة الدمشقيُّ ، والعِجليُّ .

وقال ابن حبان :

«هو مِن فقهاء الشام ، كان صدوقاً في الرواية ، ولكنه كان يخطىء كثيراً ، وفي حديثه مناكير، لا يُعجبني الاحتجاج به إذا انفرد عن أبيه ، وما أقْرَبَهُ (مِمَّن يَنْسِبُهُ)[1] إلى التعديل ، وهو ممَّن أستخيرُ الله فيه» .

وقال ابنُ عديٍّ بعد كلامٍ :

«ولم أر مِن أحاديث خالدٍ هٰذا إلا كلَّ ما يُحْتَمَلُ في الرواية ، أو يرويهِ ضعيفٌ عنه[2] ، فيكون البلاء من الضعيف لا منه» .

= لم يُفَسَّر، والمعدِّلين أكثرُ، وليس كذلك ، فإنَّ المصنِّف لم ينقل جرحَه إلا عن النَّسائي ، وقد جَرَحَهُ غيرُه . . .» .

ثم نقل بعضَ النقول ممَّا سيأتي إيرادهُ .

(١) تصحَّفت في «المجروحين» إلى : «في نفسه» ، والتصحيح من «تهذيب الكمال» (٨ / ١٩٨) ، وحاشية «المغني» المشار إليها آنفاً .

(٢) في مطبوعة «الكامل» :

وقد اتَّهمه ابنُ مَعينٍ بالكذب!!

وقال أبو داود:

«متروكُ الحديث، ضعيفٌ»!

قلتُ: وابنُ معينٍ متشدِّدٌ في الجرحِ[1]! ويُحْمَلُ قولُ أبي داود على الضَّعْفِ، لا على التَّرْكِ لِتُهْمَةٍ؛ بدليلِ ما بعدَه مِن قولِه.

والله تعالى أعلم.

ثمَّ إنَّ لخالدٍ هٰذا مُتابعاً:

فقد أخرجه الطبرانيُّ في «الدعاء» (١٤٢٥)؛ قال:

حدَّثنا عبدالله بن سَعْد بن يحيى الرَّقِّي: حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن سنان الرُّهاوي: حدثني أبي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد: (فذكره).

لكنْ فيه عللٌ[2]:

الأولى: عبدالله بن سَعد؛ لم أجد له ترجمةً فيما بحثتُ، وليس هو المُتَرْجَم في «تاريخ دمشق» (المجلد ٩ / ق **٣٥٩** ـ مصورتي)؛ لاختلاف الطَّبقة!

= «ويرويه عن ضعيف عنه».

وهو خطأ، تصحيحه من النسخة الخطيَّة (١ / ق ٣٠٥) منه!

(١) انظر «الرفع والتكميل» (ص ٢٧٥).

(٢) واقتصر السخاوي في «المقاصد» (١٥٣) على واحدةٍ منها!

الثانية: يزيد بن محمد بن سنان؛ إلى الجهالة أقرب، ترجمه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٢٨٨)، دون جرح أو تعديل!

الثالثة: محمد بن يزيد؛ ليس بالقويِّ.

الرابعة: يزيد بن سنان؛ ضعيف، وقد تقدَّم الكلامُ حولَه.

وقال السخاويُّ في «المقاصد» (ص ١٥٣) ـ بعد إيراده له ـ:

«بدون واسطة بين يزيدَ وعطاءٍ».

قلتُ: والواسطةُ المشار إليها هي أبو المبارك؛ كما تقدم تفصيلهُ في الكلام على الطريق الأول لحديث أبي سعيد.

ولكنْ؛ يزيد بن سِنـان؛ ولد سنة تسع وستِّين، وتوفي سنة خمس وخمسين ومئة. وعطاءٌ؛ ولد سنة سبع وعشرين، وتوفي سنة أربع عشرة ومئة.

فبينهمـا من الزَّمن ما يُدْرَك به اللقاءُ، والسماعُ، وبخاصةٍ أن يزيدَ ـ على ضعفِهِ ـ لم يُرْمَ بتدليس.

فعلى هٰذا التقـدير؛ محتمـلٌ أن يكونَ قد سمِعَ الحديثَ من أبي المبارك عن عطاء، ثم علا فرواه عن عطاء مباشرةً.

ومثلُ هٰذا كثيرٌ عند المحدِّثين.

وإن كان ضعفُ يزيدَ يمنعُ مِن الجزمِ بهٰذا.

أقول هٰذا كُلَّه تحقيقاً علمياً[1]، وإلا فالسند ضعيفٌ؛ كما أسلفتُ

---

(١) ولكي لا يُرْجِعَ أحدُ هٰذا الطريق إلى الطريق السابق نفسه، فيجعلهما واحداً!

بيانَه وشرْحَهُ.

ثم تبيَّن لي أمــرُ مهمٌّ جداً، غَفَــلَ عنـه غالبُ مَن تكلَّم في هٰذا الحديث، وهو:

ما قاله ابنُ المديني في «العلل» (رقم ٨٨) عن عطاء أنه:

«رأى أبا سعيد الخُدري يطوفُ بالبيتِ، ولم يسمع منه».

ومثله في «المراسيل» (رقم ٥٦٧) لابن أبي حاتمٍ، وكذا في «جامع التحصيل» (رقم ٥٢٠).

ولا يُشْكِلُ على هٰذا ما وردَ في بعض مصادر التخريج من تصريح عطاء بالسماع مِن أبي سعيد، فإنَّ في الطريق إليه ضعفاً؛ كما تقدَّم تحقيقُه.

وبالله التوفيقُ، وهو سبحانه أَعلمُ.

* **الثالث: عُبادة بن الصامت:**

أخرجه تمَّام في «فوائده»[1]؛ قال:

«أنبأنا أبو زُرعة محمد وأبو بكر أحمد: أنبأنا عبدالله بن أبي دُجانَةَ: حدَّثنا محمد بن أميَّة القُرَشي: حدثنا محمد بن مُصَفًّى[2]: سمعتُ بقية بن الوليد يحدِّثُ عن الهِقْلِ بن زياد عن عُبَيْد بن زياد الأوزاعي عن جُنادة بن أبي أُميَّة عن عُبادة بن الصامت...».

(١) ولم أره في النسخة التي حقَّقها أخونا الفاضل الشيخ عبدالغني التميمي!

(٢) وتحرَّفت في «اللآلىء» (٢ / ٣٢٥) إلى «صفي»! ومنه أنقل.

فذَكَرَهُ.

وأخرجه من طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (المجلد ١٥ / ق ١٢٨ ـ مصوَّرتي) دونَ ذكرِ المتنِ.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (رقم ١٤٢٧)؛ من طريق أحمد بن عبدالوهَّاب بن نَجْدَةَ الحَوْطيّ[1] عن بقيَّة به.

ومن طريقِ الطبرانيِّ [أخرجه الضياءُ المقدسيُّ في «الأحاديث المختارة» (ق ٦٥ / ١ ـ ٢)][2].

قلت: ورجالهُ كلُّهم ثقاتٌ؛ إلا أن بقيةَ بن الوليد يدَلِّس التسوية، وقد ذكرتُ في مواضعَ كثيرةٍ أنَّ مَن كان مثلَه لا يكفيه ـ لقبول حديثِهِ ـ التصريحُ

---

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (٤ / ٢٧٢):
«هٰذه النسبة إلى حَوْط، وظنِّي أنها من قُرى حِمْص أو جَبَلة. . .».
ثم قال:
«والمشهور بهٰذه النسبة أحمد بن عبدالوهاب بن نَجْدة. . .».

(٢) ما بين المعكوفتين من «إرواء الغليل» (٣ / ٣٦١).
وقد علَّقه الضياءُ ـ أيضاً ـ في «فضائل الأعمال» (رقم ٦٧٢).
(فائدة): قال الزركشيُّ في «تخريج أحاديث الرافعي»:
«إن تصحيحَ الضياء المقدسي صاحب «المختارة» أعلى مرتبةً من تصحيحِ الحاكم، وإنه قريبٌ من تصحيحِ الترمذي وابن حبان».
نقله عنه السيوطيُّ في «اللآلىء المصنوعة» (١ / ٢٦).
وانظر «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٢)، و«البداية والنهاية» (١٣ / ١٧٠).
وقد فرغ شيخُنا الألباني ـ حفظه الله ـ من تحقيق «مسند الخُلفاء الراشدين منه».

بالتحـديثِ من شيخِـه فقط، بل لا بدَّ من تصـريحِه بالسماع والتحديث بطبقات السند كلِّها.

وهٰذا ما ليس موجوداً هنا.

ثم رأيتُ شيخَنا الألباني ينقلُ التصريحَ بالتحديث المطلوب من «المختارة».

والحمد لله رب العالمين.

وعُبيد بن زياد الأوزاعيُّ؛ مذكورٌ في تلاميذ جُنادة بن أبي أُمية؛ كما في «تهـذيب الكمال» (٥ / ١٣٣ ـ مطبوع)، وكذا في شيوخ الهِقْل بن زياد؛ كما في المصدر السابق نفسه (ق ١٤٤٨ ـ مخطوط).

وقال السيوطيُّ في «اللآلىء» (٢ / ٣٢٥) بعد عزوه لتمَّام:

«أخرجه ابنُ عساكر»[1].

ثم قال:

«قال أبو سعيد عليُّ بن موسى السُّكَّري الحافظ النيسابوري: شاميٌّ عزيزُ الحديث؛ قيلَ: إنه ثقة. ووجِدَ بخطِّ أبي الحسين محمد بن عبدالله ابن جعفر الحافظ: حدثنا محمد بن يوسف بن بِشْر الهَرَوي: أخبرني محمد ابن عوف بن سفيان الطائي قال: عُبَيْد بن زياد الأوزاعي الذي روى عنه الهِقْل بن زياد، سألتُ عنه بدمشق؟ فلم يعرفوه! قلتُ له: فالحديثُ الذي

(١) ولقد بحثتُ عنه في مواضع عدَّة من مصوَّرتي لمخطوطة «تاريخ ابن عساكر»، وأجهدني البحثُ! فلم أجده! وفي النسخة خروم.

رواه، هو منْكَرٌ؟ قال: لا، ما هو مُنْكر[1]، ما يُنْكَر إلا أن يكون النبي ﷺ قال: «اللهمَّ أمِتْني مسكيناً» انتهى».

قلتُ: عُبيدٌ؛ لعزَّة حديثِهِ لم يعرفه أهل دمشق، ولكنه وُثِّقَ؛ كما نقلَهُ الحافظ أبو سعيد السُّكَّري.

لهٰذا صرَّح السخاوي في «المقاصد» (ص ١٤٥) بأنه:

«رجاله موثوقون».

واعتمده الزَّبيديُّ في «شرح الإحياء» (٦ / ٢٨٩)[2]

فمثلُهُ يطمئنُّ القلب له، وبخاصة أنه لم ينفرد به، وليس بمنكر!

ولبقيَّةَ بن الوليد فيه مُتابِعٌ:

أخرجه البيهقي في «سننه» (٧ / ١٢)؛ من طريق محمد بن إبراهيم الحُلواني: حدثنا موسى بن محمد مولى عثمان بن عفان قال: حدثنا الهِقْل ابن زياد، به.

وموسى هٰذا لم أجد له ترجمةً فيما عندي بعد مزيد بحثٍ وفَتْشٍ.

ووَصْفُ موسى هٰذا بأنه «مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه» وصفٌ

---

(١) كذا!

(٢) أما العلامة المعلِّمي؛ فقال في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص ٢٤١): «مجهول».

ومثله قال شيخُنا في «الإرواء» (٣ / ٣٦٢).

عجيبٌ، فلعلَّ في السند سَقْطاً أو تحريفاً[1]، فقد تُوُفِّي الهِقْلُ الذي هو شيخ موسى سنة تسع وسبعين ومئة! فكيف يُدركه؟!

ثم وقع في البال أن يكون عثمانُ هٰذا غيرَ الخليفة الراشد المشهور، فرجعتُ إلى «المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي (الجزء الثاني / ق ٩ / أ ـ مصوَّرتي)، فرأيتُه ذكر واحداً غيرَه رضي الله عنه، وهو سِجِسْتانيٌّ كذابٌ[2]، وأورَدَ له روايتين: الأولى عن ابن عمر، والثانية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس! وليس هو أيضاً؛ كما هو ظاهرٌ؛ لاختلاف الطبقةِ، فلعلَّه وَقَعَ في الاسم تحريفٌ أو خَلْطٌ، والله أعلم.

*** الرابع: عبدالله بن عباس:**

أخرجه الشِّيرازيُّ في «الألقاب»[3]، قال:

أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الفقيه المروزيُّ: حدثنا الحسين بن مصعب السِّنْجِيُّ المَرْوَزِيُّ: حدثنا محمد بن خَلَف التَّميمي: حدثنا أبو يوسف الأعشى يعقوب بن خَلَف التَّيْمي: حدثنا مِنْهال بن رَضوى عن طلحة بن عَمْرو عن عطاء عن ابن عباس، فذكره.

قلتُ: قال العلَّامة اليَمانيُّ المُعَلِّمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص ٢٤١):

---

(١) وفي نقلِ السيوطيِّ في «اللآلىء» عنه مثلما هنا، والله أعلم.

(٢) وهو مترجم في «اللسان» (٤ / ١٤٨).

(٣) كما في «اللآلىء» (٢ / ٣٢٦).

«فيه مَن لم أعرفه، وطلحةُ بن عُمر[1]، وهو هالكٌ».

وقال شيخُنا:

«طَلْحَةُ بن عَمْرو متروكٌ».

وقال أحمد، والنَّسائي، وابن الجُنَيْد:

«متروك».

وقال ابن سَعْد:

«كان كثير الحديث ضعيفاً جداً».

وقال البخاري:

«ليس بشيء».

*** والخلاصة:**

إن سند هٰذا الحديث من طريق ابن عباس ضعيفٌ جداً.

وأما طُرُق الحديث الأخرى؛ فكلُّها ضعيفةٌ الضَّعْفَ اليسيرَ الذي ينجبرُ بتعدُّدها وتنوُّعِ مخارجها.

فثَبَتَ حُسْنُ الحديثِ بحمدِ الله ومِنَّتِه، ولم يُصِبْ مَن ضعَّفَهُ، وذٰلك إمَّا لعدم وقوفِه على الطُّرق المتقدِّم تخريجُها، أو لعدم ملاحظة قضيَّة تعدُّد الطرق الضعيفة، والتقوية بها، أو لاستنكار المتن وظنِّ التعارض والمناقضة به، وهٰذا ما سنردُّه في الفصل التالي.

□□□□□

(١) كذا، والصواب: «عمرو»، بفتح أوله.



.الفصل االثالث

معنى الحديثِ ودرايَتُهُ



الفصل الثالث:
معنى الحديثِ ودِرايَتُهُ

قال ابنُ الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢ / ٣٨٥):

«قد تكرَّر في الحديثِ ذِكْرُ (المسكين)، و (المساكين)، و (المَسْكَنة)، و (التمسْكُن)، وكلها يدورُ معناها على الخضوع والذِّلَّة، وقلَّة المال، والحال السيئة.

واسْتَكانَ؛ إذا خضَعَ، والمسكنةُ؛ فقدُ النَّفْسِ، وتَمَسْكَنَ؛ إذا تشبَّه بالمساكين، وهم جَمْعُ المسكين، وهو الذي لا شيء له، وقيل: هو الذي له بعضُ الشيء.

وقد تقعُ المسكنة على الضعف...».

ثم ذكر الحديثَ الذي نحن بصدد الكلام عليه، وقال:

«أراد به التواضع والإخبات، وأن لا يكون من الجبَّارين المتكبِّرين».

وقد قال البيهقي بعد كلامٍ (٧ / ١٣):

«ووجهُ هذه الأحاديث عندي ـ والله أعلم ـ أنَّه استعاذ مِن فتنةِ الفقر

والمسكنة، اللَّذين يرجع معناهما إلى القلَّة؛ كما استعاذ من فتنة الغنى».

وقال شيخُ الإسلام في شرحه لهٰذا الحديث (١٨ / ٣٨٢):

«فالمِسْكينُ المحمودُ هو المتواضعُ الخاشعُ لله، ليس المراد بالمسكنة عدم المال، بل قد يكون الرجل فقيراً من المال، وهو جبَّار... فالمسكنة خُلُقٌ في النفس، وهو التواضع والخشوع، واللِّينُ ضدُّ الكِبْر؛ كما قال عيسى عليه السلام:

﴿وبَرّاً بِوالِدَتي ولَمْ يَجْعَلْني جَبَّاراً شَقِيّاً﴾ [مريم: ٣٢].

ومنه قولُ الشاعر:

مساكينُ أَهْلُ الحُبِّ حَتَّى قُبورُهُم
عَلَيْها تُرابُ الذُّلِّ بَيْنَ المَقابِرِ

أي: أذِلَّاء، فالحُبُّ يُعْطي الذُّلَّ، وعبادةُ اللهِ تجمعُ كمالَ الحبِّ له، وكمالَ الذُّلِّ له، فمَن كان محباً شيئاً، ولم يكن ذليلاً له؛ لم يكن عابداً...».

وقال ابنُ رجب في «اختيار الأولى» (ص ١١٢):

«وقد يُطْلَق اسمُ المسكين ويُراد به مَن استكان قلبُه لله عزَّ وجلَّ، وانكَسَرَ له، وتواضَعَ لجلالِهِ، وكبريائهِ، وعظمتِهِ، وخشيتِهِ، ومحبَّتِهِ، ومهابتِهِ، وعلى هٰذا حملَ بعضُهم الحديث المرويَّ...».

ثم ذكر الحديثَ، وقال:

«وفي حَمْلِهِ على ذٰلك نَظَرٌ؛ لأنَّ في تمام حديثيهما ما يدُلُّ على أنَّ

المراد به المساكينُ من المال؛ لأنه ذَكَرَ سبقَهُم الأغنياءَ إلى الجنَّة . . . » .

قلتُ: ولا أرى في هٰذا «النَّظَر» نظراً! ! إذ لا تعارض بين المَعْنَيَيْنِ؛ كما هو ظاهر، فالمسكنة التي هي التواضعُ والذلَّةُ توافقُ المسكنةَ التي هي عدمُ الغِنى ولا تخالِفُها، أو تُعارِضُها[1]، وهٰذا أولى، والله أعلم.

وقال السُّبْكي في «طبقات الشافعية» (٣ / ١٣٤) مُخْبِراً عن والدِهِ:

«وكان ـ رحمه الله ـ يقولُ في قوله ﷺ: «اللهمَّ أَحْيِني مسكيناً»: إن المرادَ به استكانةُ القلبِ، لا المَسْكَنَةُ التي هي أن يَجِدَ ما لا يقعُ موقعاً من كفايته، وذَكَرَ ذٰلك في (باب الوصية) من «شرح المنهاج»، وسمعتُه منه كذا كذا مراتٍ، لا أُحْصي لها عدداً».

ثم عقَّب بقولِه:

«وكان ـ رحمه الله ـ يُشَدِّد النكيرَ على مَن يعتقدُ ذٰلك، والحقُّ معه ـ رضي الله عنه ـ فإنَّ مَن جاءَت إليهِ مفاتيحُ خزائنِ الأرض، وكان قادراً على

---

(١) ثم تذكرتُ قولَ ابن رجب في ديباجة «الخشوع في الصلاة» (ص ١٠):

«الحمد لله جابر القلوب المنكسرة من أجله، وغافر ذنوب المستغفرين بفضله، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، ولا شيء كمثله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وخيَّره بين أن يكون مَلِكاً نبياً، أو عبداً رسولاً، فاختار مقام العبودية مع الرسالة، وكان يقول: [وذكر الحديث . . .] تنويهاً بشرف هٰذا المقام وفضله، صلى الله عليه وسلَّم، وعلى آله وصحبه، والمستمسكين بحبله، وسلَّم تسليماً».

قلتُ: فأورده هنا بالمعنى الذي نفاه هناك! ولا منافاة كما أسلفت.

تناوُل ما فيها كُلَّ لحظةٍ؛ كيف يوصَفُ بالعَدَمِ؟! ونحن لو وَجَدْنا مَن معهُ مالٌ جزيلٌ في صندوق مِن جوانب بيته؛ لوَسَمْناه بسِمَةِ الغَناءِ[1] المفْرِط، مع العلمِ بأنَّه قد يُسْرَقُ، أو تغتالهُ غوائلُ الزمانِ، فيُصْبِحُ فقيراً، فكيف لا يُسَمَّى مَن خزائنُ الأرضِ بالنسبة إليه أقربُ مِن الصندوق بالنسبة إلى صاحب البيت!؟ وهي في يدهِ بحيثُ لا تتغيَّر، بل هو آمن عليها، بخلاف صاحب الصندوق، فما كان ﷺ فقيراً من المالِ قطُّ، ولا مسكيناً.

نعمْ، كانَ أعظمَ الناسِ جُؤاراً[2] إلى ربِّه، وخُضوعاً له، وأشدَّهم في إظهار الافتقار إليه، والتَّمَسْكُنِ بين يديه».

* **والخُلاصةُ:**

أنَّ المعنى المرادَ من الحديث لا يتعارَضُ ألبَتَّةَ مع أُصولِ الإسلامِ وقواعِدِ الشريعَةِ، فلا يصحُّ ـ بحالٍ ـ الطعنُ في الحديثِ من هٰذا الباب.



(١) بفتح الغَيْن المعجمة، وهو كثرة المال.

(٢) هو التضرُّع والاستغاثة. «قاموس» (ص ٤٥٩).

الفصل الرابع

تنبيه مهمٌّ



الفصل الرابع:

تنبيهٌ مهِمٌّ

أورد شيخُنا العلاَّمةُ الألباني ـ فسَحَ الله مُدَّتَه ـ هٰذا الحديثَ في كتابهِ النافع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (برقم ٣٠٨)، وقال بعد إيراده له من «المنتخب من المسند» (١١٠ / ٢) لعَبْد بن حُميد:

«وإنَّما آثرتُ إيرادَ هٰذه الطريقِ هنا؛ لأنها ـ مع صلاحِ سندها ـ عزيزةٌ، لم يتعرَّض لها بذكرٍ كُلُّ مَن تكلَّم على طُرُق الحديثِ؛ كابن الجوزيِّ، وابن الملَقِّن في «الخلاصة»، وابن حجر في «التلخيص»، والسيوطي في «اللآلىء»، وغيرهم.

ولا شكَّ أن الحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى درجة الصحَّة...».

ثم خرَّجه من طُرُق أُخرى في كتابه القَيِّم «إرواء الغليل» (٣ / ٣٦٣)، وقال في النهاية:

«كنتُ ذكرتُ في «الصحيحة» طريقاً أُخرى لحديث أبي سعيد من رواية عبد بن حُمَيد، حَسَّنتُها هناك، وصحَّحتُ الحديث بها مع بعض الشواهد المشار إليها، ثم تبيَّنْتُ أَنَّ هٰذه الطريق ليست لهٰذا الحديث،

وإنَّمـا لحديثٍ آخر قبلَه في «المنتخب»، انتقل بصري إليها عَقِبَ كَتْب المتن في المسودَّة، وجلَّ مَن لا يسهو.

ويعود الفضلُ في تَنْبيهي لذٰلك إلى بعض إخواننا المشتغلين بهٰذا بالعلم الشريف، في مقدمتهم فضيلة الشيخ عبدالرحيم صدِّيق المكِّي[1]، جزاهم الله خيراً.

ولكن، يجبُ التنبيهُ أيضاً إلى أنَّ الحديثَ لم ينزل بذٰلك إلى مرتبة الضعف؛ كما توهَّم بعضُهم، وإنَّما إلى مرتبة الحسن؛ كما بيَّنته آنفاً».

قال أبو الحارث ـ عفا الله عنه ـ:

هٰذا من الأدلَّة المتكاثرة على فَضْل شيخِنا ـ حفظه الله ـ، وإنصافهِ، ورجوعِهِ إلى الحقِّ، وانْصِياعِهِ إلى الصواب.

ولقد اغترَّ بالوَهَم المُشارِ إليهِ عددٌ من طلبةِ العلم، منهم راقمُ هٰذه الحروفِ[2]، وكذا الأخ غسَّـان هرماس محقِّق «فضائل الأعمال» (ص ٦١٧)؛ علماً أنه وقف على تخريج الشيخ للحديث في كتابيه المذكورين، وذلك بذكره لهما، وتلخيصه كلامه فيهما!!

والمعصومُ مَن عصمَهُ الله تعالى.

والله وليُّ التوفيق، وهو المستعانُ سُبحانه.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

---

(١) وقد توفِّي قبل شهور من كتابة هٰذا «الجزء»، رحمه الله رحمة واسعة.

(٢) وذٰلك في تعليقي على «الخشوع في الصلاة» (ص ١٠).

الفهارس

- فهرس أطراف الأحاديث .
- فهرس الرواة المتكلم فيهم .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الفوائد والموضوعات .

فهرس أطراف الأحاديث

□□□□□



فهرس الرواة المُتَكلَّم فيهم



مَسْرَدُ المراجع

- «أجوبة أحاديث المصابيح»، ابن حجر، دمشق.
- «أحاديث القُصَّاص»، ابن تيمية، بيروت.
- «اختيار الأولى»، ابن رجب، الكويت.
- «الأربعون حديثاً»، السُّلَمي، عمَّان.
- «إرواء الغليل»، الألباني، بيروت.
- «الاستغنا في الكُنى»، ابن عبدالبر، السعودية.
- «الأمالي»، ابن بِشْران، مخطوط.
- «الأنساب»، السمعاني، الهند.
- «البداية والنهاية»، ابن كثير، مصر.
- «تاريخ بغداد»، الخطيب البغدادي، مصر.
- «تاريخ دمشق»، ابن عساكر، مخطوط.
- «تخريج أحاديث الإحياء»، العراقي، مصر.
- «تخريج الأربعين السلمية»، السخاوي، عمَّان.
- «تدريب الراوي»، السيوطي، مصر.
- «التدوين في أخبار قزوين»، الرافعي، الهند.
- «التلخيص الجبير»، ابن حجر، مصر.

- «تهذيب التهذيب»، ابن حجر، الهند.
- «تهذيب الكمال»، المِزِّي، بيروت.
- «جامع التحصيل»، العلائي، بغداد.
- «الجرح والتعديل»، ابن أبي حاتم، الهند.
- «جمع الجوامع»، السيوطي، بيروت.
- «الخشوع في الصلاة»، ابن رجب، عمَّان.
- «الدرر المنتثرة»، السيوطي، بيروت.
- «الدعاء»، الطبراني، بيروت.
- «ديوان الضعفاء والمتروكين»، الذهبي، السعودية.
- «ذيل تاريخ بغداد»، ابن النجار، الهند.
- «الرد العلمي على حبيب الرحمٰن الأعظمي»، علي حسن وسليم الهلالي، عمَّان.
- «الرسالة المستطرفة»، الكتَّاني، دمشق.
- «الرفع والتكميل»، اللكنوي، حلب.
- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، الألباني، بيروت.
- «سنن ابن ماجه»، مصر.
- «سنن الترمذي»، مصر.
- «السنن الكبرى»، البيهقي، الهند.
- «شرح شرح النخبة»، علي القاري، تركيا.
- «طبقات الشافعية»، السبكي، مصر.
- «العلل»، ابن المديني، مصر.
- «فضائل الأعمال»، الضياء المقدسي، بيروت.
- «الفوائد»، تمام الرازي، على الآلة الكاتبة.

- «الفوائد المجموعة»، الشوكاني، مصر.
- «القاموس المحيط»، الفيروزآبادي، بيروت.
- «الكامل»، ابن عدي، بيروت.
- «كشف الخفاء»، العجلوني، مصر.
- «كشف الظنون»، حاجي خليفة، تركيا.
- «الكنى»، البخاري، الهند.
- «اللآلىء المصنوعة»، السيوطي، مصر.
- «لسان الميزان»، ابن حجر، الهند.
- «المتفق والمفترق»، الخطيب البغدادي، مخطوط.
- «المجروحون»، ابن حبان، حلب.
- «مجموع الفتاوى»، ابن تيمية، السعودية.
- «مختصر المقاصد الحسنة»، الزُّرقاني، بيروت.
- «المراسيل»، ابن أبي حاتم، بيروت.
- «المستدرك»، الحاكم، الهند.
- «مِشْكاة المصابيح»، التبريزي، دمشق.
- «مصباح الزجاجة»، البوصيري، بيروت.
- «المغني في الضعفاء»، الذهبي، دمشق.
- «المقاصد الحسنة»، السخاوي، مصر.
- «المنتخب من المسند»، عبد بن حميد، الكويت.
- «الموضوعات»، ابن الجوزي، مصر.
- «ميزان الاعتدال»، الذهبي، مصر.
- «النقد الصحيح»، العلائي، السعودية.
- «النهاية في غريب الحديث والأثر»، ابن الأثير، مصر.



فهرس الفوائد والموضوعات

الصفحة الموضوع

□□□□□

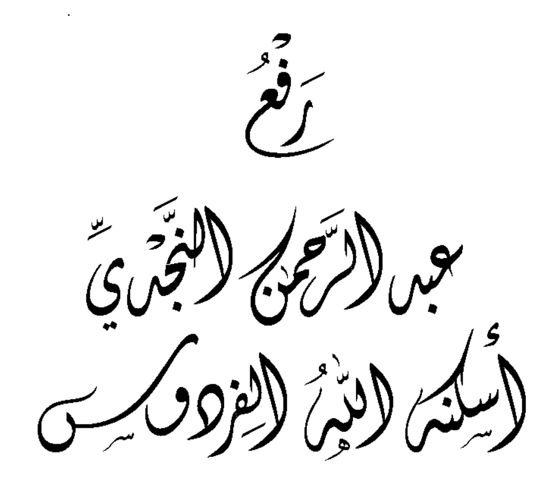
كتب أخرى للمؤلِّف

تحت التحقيق :

من «سلسلة أجزاء أهل الحديث» :

- «جزء الاعتكاف» للحمَّامي .
- «جزء الشَّامُوخي» .
- «جزء هلال الحَفَّار» .
- «جزء المؤمَّل بن إهاب» .
- «مشيخة ابن شاذان» .
- «أمالي ابن دوست» .
- «جزء لُوَين» .
- «جزء الرَّافِقي» .
- «جزء الغِطْريف» .
- «فوائد الأرْدبيلي» .
- «فوائد ابن شاهين» .
- «معجم مشايخ الدقَّاق» .

□□□□□



طُبع بعناية دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع – اسكندرية – ت : ٤٢٠٢٣٣٣

القول المبين

في ضعف حديثي
التلقين و"اقرءوا على موتاكم (يس)"

كتبه
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

مكتبة ابن القيم
للنشر والتوزيع
المدينة المنورة ت: ٨٣٨١٥٧٣

طبع بعناية دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع إسكندرية ت ٤٣٠٢٢٣٣